نظراً لنظرته المناهضة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي

محللون: فوز كوربين بزعامة حزب العمال «زلزال هز المؤسسة السياسية في بريطانيا»

جيريمي كوربين

لندن - «كونا»: يقول قادة النقابات العمالية البريطانية إن الفوز الساحق الذي حققه اليساري الراديكالي جيريمي كوربين بزعامة حزب العمال المعارض أعادهم الى منظومة الحزب.

وقال محللون انه يمكن وصف فوز كوربين المذهل بالانتخابات يوم السبت الماضي بأنه «زلزال هز المؤسسة السياسية في المملكة المتحدة».

وأضافوا انه ينظر الى كوربين على انه مناهض للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي «ناتو» وأنه ضد توسع الغرب في أوروبا الشرقية.

ويواجه كوربين أيضا اتهامات بأنه مؤيد سابق للجيش الجمهوري الايرلندي وللسياسات المعادية لإسرائيل.

وأشار المحللون الى ان انتخاب كوربين تزامن مع انطلاق المؤتمر السنوي العام لاتحاد نقابات العمال البريطانية في برايتون جنوبي انجلترا ليعطي الاجتماع أكبر دفعة منذ سنوات.

ونشرت الصحف البريطانية سلسلة من التصريحات لعدد من قادة النقابات العمالية البريطانية عبروا فيها عن سعادتهم بفوز كوربين بزعامة حزب العمال.

ووفقا لصحيفة «ديلي ميل» هدد حلفاء كوربين في النقابات العمالية بتنظيم إضرابات وإحداث اضطرابات مدنية لإسقاط الحكومة ووضعه في رئاسة الوزراء «داونغ ستريت».

وقالت الصحيفة ان القادة المتشددين في النقابات العمالية حذروا من انهم مستعدون لكسر القانون لاسقاط حزب المحافظين الحاكم.

وأشاد بعض قادة النقابات بالسياسات المناهضة للتقشف التي يتبناها كوربين ودعوا 6ر5 مليون من أعضاء النقابات العمالية لدعمهم في الشوارع في الإضرابات والمظاهرات والحملات المحلية.

وقال زعيم أكبر نقابة عمالية في بريطانيا «يونايت» لين مكلوسكي الذي يوصف بأنه «صانع الملك» إن الإصلاحات «ستدفعنا خارج القانون» وتجير النقابات على القيام بعمل غير قانوني.

وكان مكلوسكي لعب دورا محوريا في فوز كوربين الذي ينظر إليه على أنه الزعيم الأكثر إثارة للجدل في تاريخ حزب العمال وفقا للعديد من المحللين.

ومن جانبه قال ديف برنتيس من نقابة عمال الخدمات العامة في بريطانيا «يونيسن» ان فوز كوربين بزعامة حزب العمال يعني «اننا استعدنا حزبنا مجددا».

وحذر أيضا من العمل غير المشروع قائلا «نحن مستعدون مع الإجراء الذي نتخذه وندافع عن أعضائنا.. اذا كان ذلك يعني ان ينتهي بنا المطاف أمام المحكمة فسوف ننتهي في المحكمة لاتخاذ إجراءات غير قانونية».

اما صحيفة «التلغراف» فذكرت أن رؤساء النقابات هددوا باستخدام فوز كوربين لشل حركة بريطانيا من خلال تنظيم موجة من الإضرابات والتحريض على الاضطرابات المدنية.

بدورها ذكرت صحيفة «التايمز» ان واحدة من أكثر النقابات العمالية تشددا في بريطانيا اشارت إلى انه يمكن التصويت على الانضمام مجددا الى حزب العمال في غضون عام.

وقال اتحاد نقابات السكك الحديدية والبحرية والنقل ان اعضاءه سيقررون في شهر يونيو المقبل مسالة العودة إلى الحزب بعد 12 عاما من طردهم منه.

وكان اتحاد نقابات السكك الحديدية والبحرية والنقل اليساري الذي ساعد في تاسيس حزب العمال قد انفصل عن الحزب في عام 2004 بعد ان تحدى إنذارا نهائيا من الحزب لوقف دعم خصومه في الانتخابات.

وفي هذه الأثناء كشفت صحيفة «ذا صن» تصريحات لكوربين من عام 2012 تقول إنه يريد إلغاء الجيش.

وقالت انه «كوربين» يعتقد أن بريطانيا وبلدانا أخرى يجب أن تسير على خطى كوستاريكا التي تقع في البحر الكاريبي من خلال الغاء القوات المسلحة.

وأوضحت أن هذه التصريحات جاءت خلال إحياء ذكرى ضحايا هيروشيما في اغسطس 2012.

واشار المحللون الى ان الباحثين المحافظين من جانبهم الذين تتمثل مهمتهم في مراقبة تصريحات المعارضين على أمل أن يتمكنوا من استخدامها ضدهم لاحقا لديهم مهمة سهلة هذه المرة.

وفي الوقت نفسه اثار إعلان كوربين الليلة قبل الماضية تعيين جون ماكدونيل الذي عمل مستشارا في حملته الانتخابية وزيرا للخزانة انتقادات لأنه بذلك يعطي المناصب العليا لحلفائه المخلصين.

وقال المحللون انه من خلال وضع كوربين للمخضرم اليساري ماكدونيل وهو صديق له مسؤولا عن السياسة الاقتصادية فانه بذلك يشكل حكومة ظل في مخيلته.

واضافوا انه من خلال ما تقدم فان ادعاء كوربين بانه سيواصل نهجا توافقيا أضحى أمرا مشكوكا فيه.

ولا يقتصر الامر على ذلك بل ان الصحف مليئة بالتصريحات السابقة لماكدونيل المثيرة للجدل بما في ذلك تصريح له حول تكريم أعضاء الجيش الجمهوري الايرلندي وآخر اعتذر خلاله حول اغتيال رئيسة الوزراء الراحلة مارغريت تاتشر.

ويخشى برلمانيون ان يجعل تعيين ماكدونيل مسالة استعادة المصداقية الاقتصادية أكثر صعوبة.

ويعني تعيينه أن خمسة من اعلى المناصب في حزب العمال يعتليها الرجال رغم تعهدات كوربين بالمساواة بين الجنسين.

وقال محللون ان عدم وجود وظائف رفيعة المستوى للمرأة اثار استياء العديد من أعضاء البرلمان.

وكان كوربين فاز برئاسة حزب العمال البريطاني يوم السبت الماضي وحصل على 251 الفا و417 صوتا تمثل 5ر59 في المئة من الأصوات من الجولة الأولى.

وهزم كوربين وزيرين سابقين من حزب العمال هما إيفيت كوبر وآندي برنام كما هزم ليز كندال التي تعتبر ممثلة للسياسات التي يؤيدها رئيس الوزراء السابق توني بلير.

نائب الرئيس الأمريكي يؤكد دعم بلاده لانضمام مونتينغرو إلى حلف «ناتو»

جو بايدن

واشنطن - «كونا»: اكد نائب الرئيس الامريكي جو بايدن دعم الولايات المتحدة لانضمام دولة الجبل الأسود «مونتينغرو» الى حلف شمالي الاطلسي «ناتو» اذا استمرت حكومتها في تنفيذ الاصلاحات.

وذكر مكتب نائب الرئيس الامريكي في بيان ان بايدن اجرى اتصالا هاتفيا مع رئيس وزراء مونتينغرو ميلو دوكانوفيتش واتفق معه على ان حصول مونتينغرو على العضوية في حلف «ناتو» سيعزز الاستقرار الاقليمي في منطقة البلقان ويعطي مصداقية لسياسة الباب المفتوح التي يتبناها الحلف.

واشاد بايدن بالاصلاحات العسكرية والاستخباراتية والقانونية التي تبناها دوكانوفيتش داعيا اياه الى بذل الجهود لمحاربة الفساد والجريمة المنظمة في بلاده.

اليابان تطلب من كوريا الشمالية الامتناع عن «الاعمال الاستفزازية»

طوكيو - «كونا»: طلبت الحكومة اليابانية أمس من السلطات في كوريا الشمالية الامتناع عن القيام باعمال استفزازية وذلك في ضوء ما اعلنته الاخيرة بشأن تجهيزها لقمر صناعي جديد.

ودعا وزير شؤون مجلس الوزراء الياباني يوشيهايد سوجا في مؤتمر صحفي كوريا الشمالية الى التقيد بقرارات مجلس الامن الدولي مشيرا الى ان اطلاقها للصواريخ بعيدة المدى يعد انتهاكا واضحا للقرارات المجلس.

وكانت وسائل اعلام رسمية في كوريا الشمالية اعلنت امس ان وكالة الفضاء تجهز قمرا صناعيا جديدا للاطلاق مشيرة إلى أن بيونغيانغ ستطلق صاروخا بعيد المدى بالتزامن مع الذكرى السنوية لتاسيس الحزب الحاكم.

دعت لأن تكون حقوق الإنسان مكوناً من سياساتها وليس مجرد خطابا دعائي

الأمم المتحدة تطالب الحكومات بتحويل ضمانات منع الانتهاكات إلى واقع

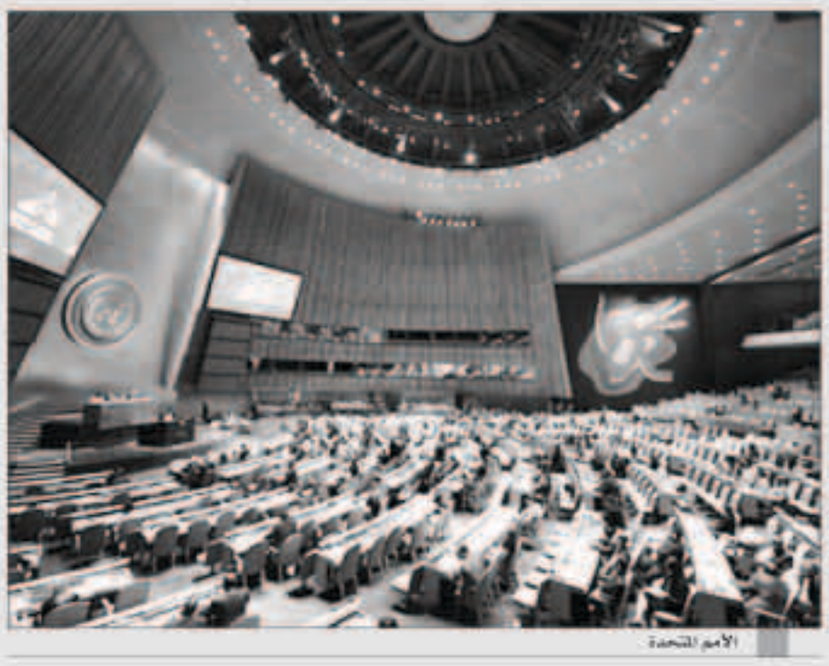
الأمم المتحدة

جنيف - «كونا»: طالب مقرر الامم المتحدة الخاص بتعزيز الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار بابلو دي غيريف امس الحكومات بان «تكون ضمانات عدم تكرار انتهاكات حقوق الانسان مكونا من سياساتها وليس مجرد خطابا دعائيا».

وأكد دي غيريف في تقرير امام الدورة الثلاثين لمجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان «اهمية وضع الحكومات لسياسات وقائية لتعزيز الحصول على الحقيقة واحقاق العدل للمظلومين وتعويضهم وايضا تقديم اليات فعالة لضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الانسان».

واشار الى «ان المشكلات المتعلقة بتعزيز الكشف عن حقائق انتهاكات حقوق الانسان تنشأ دوما نتيجة عنف سلطوي وصراعات شديدة بلجا بعدها المتورطون الى اخفاء الحقائق للإفلات من العقاب».

كما أوضح «ان غياب الادلة يعيق إمكانية الوصول إلى أدلة وثائقية وتعرقل الجهود المبذولة لمعرفة الحقيقة والعدالة». ووجه المقرر الاممي توصياته الى كل من لجان تقصي الحقائق والحكومات مؤكدا على الاولى «ضرورة التحفظ على الوثائق والمستندات التي تثبت وقوع الانتهاكات وضمان سلامتها وسهولة الوصول اليها وادارة التعامل معها على المدى القصير والطويل».

وأوصى الحكومات بضرورة وضع التشريعات المناسبة لضمان الحفاظ على ارشيف واثبات انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي على المدى الطويل والقانون الإنساني الدولي.

ويقدم التقرير مجموعة من المبادرات التي تساعد الحكومات في عملها للتصدي لمشكلة عدم جبر الضرر مثل التصديق على المعاهدات ذات الصلة واعتماد إصلاحات في قطاعي العدالة والأمن وادخال تغييرات في التشريعات الأمنية وإصلاحات دستورية.

ويؤكد التقرير اهمية مبدأ الفصل بين السلطات وإزالة الأحكام التمييزية وإدراج مشروع قانون للحقوق الاساسية يضمن حقوق المواطن في جبر الضرر ان وقع وتسبب في انتهاكات لحقوقه الإساسية.

وفي الوقت ذاته يحث على اتاحة الفرصة امام منظمات المجتمع المدني للقيام بدور توعوي ورعاية مصالح المتضررين من انتهاكات حقوقهم بما في ذلك تقديم الاستشارات النفسية.

يذكر ان اعمال الدورة الثلاثين لمجلس الامم المتحدة لحقوق الإنسان تتواصل من الفترة ما بين 14 سبتمبر الجاري وحتى الثاني من اكتوبر المقبل وتتناول طيفا واسعا من تقارير الخبراء التي تتناول حالة حقوق الإنسان بشقيها المواضيعي او في دول يرى المجلس انها تستوجب متابعة حالة حقوق الإنسان فيها بشكل دوري.

افراموبولوس: الوزراء اتخذوا قراراً باعادة توطين 40 ألفاً

الاتحاد الأوروبي يفشل في الاتفاق على إعادة توطين 120 ألف لاجئ

بروكسل - «كونا»: اختتم وزراء الداخلية والعدل في الاتحاد الأوروبي الليلة قبل الماضية اجتماعا استثنائيا بشأن أزمة المهاجرين لكنهم فشلوا في إحراز تقدم بشأن اقتراح المفوضية الأوروبية إعادة توطين 120 الف لاجئ في جميع انحاء الاتحاد الأوروبي.

وقال مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون الهجرة والمواطنة ديميتريس افراموبولوس في مؤتمر صحفي عقب الاجتماع ان الوزراء اتخذوا قرارا باعادة توطين 40 الفا من المهاجرين لكنه اضاف انه بشان ال 120 الف مهاجر «لم نصل الى الاتفاق الذي اردناه.. لا يريد جميع اعضاء الاتحاد الأوروبي احراز تقدم بهذا الشان».

وكانت المفوضية الأوروبية قد اقترحت في مايو الماضي إعادة توطين 40 الف لاجئ من اليونان وإيطاليا واقترحت اللجنة التنفيذية للاتحاد الاوروبي مجددا الاسبوع الماضي إعادة توطين 120 الف لاجئ اخرين من اليونان وإيطاليا والمجر عبر الاتحاد الأوروبي.

ولكن العديد من بلدان أوروبا الشرقية مثل جمهورية التشيك والمجر وسلوفاكيا وبولندا رفضت قبول اي حصص على إعادة توزيع المهاجرين.

الاتحاد الأوروبي

من جانبه قال وزير الشؤون الخارجية والشؤون الأوروبية في لوكسمبورج جان اسيلبورن الذي تتولى بلاده الرئاسة الحالية للاتحاد الاوروبي ان الاقتراح باعادة توطين 120 الفا من المهاجرين يحتاج إلى «دراسته بالتفصيل وانه من السابق لأوانه اتخاذ قرار اليوم».

واشار إلى أن وزراء داخلية الاتحاد الأوروبي سيتخذون قرارا في اجتماعهم القادم في الثامن من اكتوبر المقبل.

وقال اسيلبورن ان تركيا مهمة جدا في التعامل مع أزمة المهاجرين ودعا الى تعاون أوثق معها وكذلك مع دول العالم الثالث ذات الصلة.

واضاف ان قادة من افريقيا واوروبا سيجتمعون في فاليتا بمالطا في نوفمبر المقبل لمناقشة أزمة المهاجرين لكنه شدد على أن الاتحاد الأوروبي لم يقترح إقامة مخيمات للابقاء على المهاجرين في البلدان الأفريقية.

وفي الوقت نفسه قالت المفوضية الاوروبية في بيان بعد أن أعاد عدد من دول الاتحاد الأوروبي السيطرة على الحدود لوقف تدفق المهاجرين «علينا أن نبقي على الحدود بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مفتوحة لكن في نفس الوقت نحن بحاجة ايضا لجهود مشتركة اقوى لتامين حدودنا الخارجية».

وكان وزراء الداخلية في دول الاتحاد الأوروبي بدأوا الاثنين اجتماعا طارئا في بروكسل لبحث حصص اللاجئين وإعادة تقسيمهم بين دول الاتحاد بناء على اقتراح المفوضية الأوروبية ويطلب من المانيا.

بعد اطاحته بمنافسه توني أبوت من زعامة الحزب الليبرالي الحاكم

تورنبول يؤدي اليمين الدستورية رئيساً لوزراء أستراليا

كوالالمبور - «كونا»: ادى مالكولم تورنبول اليمين الدستورية امس ليصبح رئيس الوزراء الـ 29 لاستراليا بعد يوم من اطاحته بمنافسه توني ابوت من زعامة الحزب الليبرالي الحاكم.

وتعهد رئيس الوزراء الاسترالي الجديد مالكولم تورنبول بعد ان ادى اليمين الدستورية امام الحاكم العام السير بيتر كوزجروف ممثل ملكة بريطانيا ورئيس الدولة في استراليا بمقر الحكومة بالعاصمة «كانبيرا» بخدمة الشعب الأسترالي وادارة حكومة اكثر تعاونا.

وفاز تورنبول وهو مصرفي سابق بزعامة الحزب الليبرالي الحاكم بعد عملية الاقتراع الليلة الماضية امام ابوت بأغلبية 54 صوتا مقابل 44 صوتا ليصبح بذلك رئيس الوزراء الرابع في استراليا خلال عامين فقط.

على صعيد متصل اعرب رئيس الوزراء الاسترالي المنتهية ولايته ابوت اليوم عن فخره بانجازات حكومته خلال فترة رئاسته.

وقال ابوت في تصريح صحفي مقتضب من مقر الحكومة بالعاصمة كانبيرا ان «تغيير القادة السياسيين يعد امرا صعبا بالنسبة لاستراليا والكثير من المسؤولين الحكوميين» مشددا على ضرورة تقبل قواعد هذه اللعبة.

واكد انه لم يقم بتقويض او تدمير او تسريب معلومات ضد اي شخص خلال فترة ترؤسه للحكومة ولن يفعلها الآن مشيرا الى ان رئاسة الوزراء تتمثل في خدمة الشعب.

يذكر ان الحزب الليبرالي الحاكم في استراليا وشريكه الاصغر في الائتلاف الحزب الوطني فازا باغلبية ساحقة في انتخابات عام 2013 لكن رئيس الوزراء الاسبق توني ابوت اطاح به حزبه بعد سلسلة خطوات سياسية اعتبرت غير موفقة وصراعات داخلية زعزعت استقراره في رئاسة الحكومة الأسترالية.

مالكولم تورنبول